مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6/ العدد: 2/أكتوبر،2022، ص ص332-352

تقييم التجربة الجزائرية لدعم و ترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة على المستوى المغاربي،العربي، الافريقي والدولي

Evaluation of the Algerian Experience to Support and Promote Business Incubators for Emerging Enterprises at the Maghreb, Arab, African and international levels.

*بن عمار حسيبة
Benammar Hassiba
جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2-
Hassiba.benammar@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/10 تاريخ القبول :2022/10/01 تاريخ النشر2022/10/10

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع وآليات دعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر. اعتمدنا على المنهج الوصفي لتسليط الضوء على السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية لتجسيدها ميدانيا. كما استخدمنا المنهج التحليلي لتقييم التجربة الجزائرية منخلال تحديد مدى قوة النظام البيئي الذي تنشط فيه تلك المؤسسات. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لم تظهر في التصنيف الدولي لمدى قوة وصلابة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة على كافة المستويات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، حاضنات الأعمال، النظام البيئي،التجربة الجزائرية.

تصنيفjel: O33،L26

Abstract :

This study aims to show the reality and mechanisms of supporting and promoting business incubators for emerging institutions in Algeria. We relied on the descriptive approach to shed light on the policies and procedures adopted by the Algerian state to embody them in the field. We also used the analytical method to evaluate the Algerian experience by determining the strength of the ecosystem in which these institutions operate. The study concluded that Algeria did not appear in the international classification of the strength and solidity of the ecosystem for emerging enterprises at all levels.

Keywords: startups, business incubators, the ecosystem, the Algerian experience.

Jel classification:L26,O33

*المؤلف المرسل

1- مقدمة

تسعى الجزائر على غرار دول العالم تحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك فهي تعمل على خلق نموذج اقتصادي جديد يعتمد على إنعاش وتنويع مصادر الدخل الوطني في محاولة منها الاستغناء عن الريعالمتأتي من جباية الطاقات غير المتجددة، وبالنظر للنتائج الايجابية التي حققتها دول العالم المتقدم وبعض البلدان النامية فيما يتعلق بخلق نظام بيئي قوي مدعم لإنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الناشئة –باعتبار هذه الأخيرة المحرك الاقتصادي الرئيسي الذي يخلق الثروة ويدعم الناتج الداخلي الخام ويساهم في توليد فرص العمل- كان لزاما على الجزائر إرساء الدعائم الأساسية لترقية وتطوير المؤسسات الناشئة، حيث أظهرت اهتماما فائقا خاصة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتدعيم الشباب المبادر والراغب في انشاء مؤسسته بما يعرف بـ "المؤسسة الناشئة" ،ولعل ذلك يظهر جليا من خلال ملامح السياسة الجزائرية عبر التدابير والآليات القانونية، التشريعية ،التنظيمية والمالية التي تم إرساؤها منذ سنة 2003بهدف تدعيم وترقية المؤسسات الناشئة كإنشاء حاضنات الأعمال كمؤسسات داعمة ومرافقة لها، باعتبارها الهيئة القادرة على تهيئة مناخ الاستثمار للمؤسسات الناشئة ذات المردودية العالية والقادرة على التطور والاستمرارية.وفي سنة 2020أين تم ولأول مرة إرساء أول وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما تم استحداث لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة " وكذا تدابير مالية و جبائية تحفيزية اخرى، وضمن هذا السياق يمكن لنا طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع التجربة الجزائرية لدعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة على المستوى المغاربي، العربي، الإفريقي والدولي وفق المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن لنا طرح **التساؤلات الفرعية** الآتية:

-كيف يمكن تقييم التجربة الجزائرية لدعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة؟

- ما هو الموقع الفعلي للجزائر لمدى صلابة وقوة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة؟

الفرضيات:

1- تعد التجربة الجزائرية لدعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة تجربة فتية و واعدة يتخللها الكثير من التحديات.

2- تحتل الجزائر مراتب متأخرة في التصنيف الدولي فيما يخص قوة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من اهتمام الجزائر المتزايد للأدوار الاستراتيجية التي تلعبها حاضنات الأعمال في دعم وترقية ومرافقة المؤسسات الناشئة ،حيث انالجزائر كغيرها من دول العالم أدركت الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق القيمة المضافة والمساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام وتوفير فرص العمل، ولذلك فقد تبنت كل التوجهات التي تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحديد العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة.
- تبيان واقع حاضنات الأعمال في الجزائر والمهام التي تقوم بها من أجل تدعيم وترقية المؤسسات الناشئة.
- تبيان النتائج الميدانية المتوصل إليها فيما يتعلق بواقع وأداء المؤسسات الناشئة ومنه تحديد موقع الجزائر مغاربيا، عربيا، إفريقيا، دوليا في التصنيف الدولي للمؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

دراسات سابقة:

دراسة بوالشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد2، 2018 تهدف هذه الدراسة إلى تحري دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، وقد خلصت الدراسة إلى أن فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في البلدان النامية بما فيها الجزائر تواجه عددا من التحديات تتعلق بالابتكار والاستمرارية، حيث يتوجب كل الاهتمام لهذه التحديات.

دراسة مفروم برودوي، "المؤسسات الناشئة في الجزائر – الواقع والمأمول"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد7، العدد 3، 2021، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوءعلى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال الكشف عن واقع أهم مكونات النظام البيئي الخاص بهذه المؤسسات في الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة لا يوفر الدعم الكافي والمرافقة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات.

2- علاقة حاضنات الأعمال بالمؤسسات الناشئة:ترتبط حاضنات الأعمال ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الناشئة و يمكن تبيان ذلك في العناصر الموالية.

2-1- نشأة وتطور حاضنات الأعمال:

تعد حاضنات الأعمال أحد أهم الأدوات المستخدمة لخلق مؤسسات ناجحة وترجع نشأتها إلى أول مشروع أقيم في مركز التصنيع Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959، حيث قامت عائلة بتحويل مقر المؤسسة المتوقفة عن العمل لمركز أعمال عن طريق تأخير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريعهم مع توفير الإرشادات والاستشارات لهم. وقد لاقت الفكرة رواجا كبيرا وبخاصة أنها في منطقة أعمال وقريبة من البنوك، ومناطق التسويق، وتحولت الفكرة إلى الحاضنة،وهي مستوحاة من الحاضنة التي يوضع فيها الأطفال غير مكتملي النمو من أجل تخطي الصعوبات.(سمية ا.، 2020، صفحة 47). ولم تنتشر حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع الى ان أنشئت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال لحاضنات الأعمال NBIA سنة 1985، ثم انتقلت الفكرة إلى الدول الأوروبية سنة 1970 في كل من بريطانيا، ألمانيا وفرنسا،وانتقلت بداية من سنة 1990 إلى الدول النامية بدعم من الدول المتقدمة وبعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

2-2- تعريف حاضنات الأعمال:تعرفها الجمعية الأمريكية الوطنية لحاضنات الأعمال بأنها: "هيئات أو مؤسسات لها كيان قانوني تهدف إلى مساعدة المؤسسات الناشئة ورواد الأعمال الجدد عن طريق توفير لهم الوسائل والدعم اللازمين من الخبرات، الفضاءات، الدعم المالي و الإداري والفني لتخطي صعوبات مراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق منتجاتها.(حنفي ش.، 2020، صفحة 3).إن حاضنات الأعمال هي إحدى مكونات النظام البيئي الجزئي (المنظومة الجزئية) وهو يشمل كل من البحث العلمي التطبيقي،الأسرة والأصدقاء،حاضنات الأعمال ورأس المال المخاطر.الجهات الراعية والداعمة والمرافقة.(وهيبة، كروك، و بوعلاقة ، 2020، الصفحات 102-103).ولقد شهدت حاضنات الأعمال تطورا كبيرا و خاصة ابتداء من سنة 1998م، حيث تعد نقطة التحول الجوهرية نحو العولمة وتسمى بحاضنات الجيل الثالث، حيث تم التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطور الحاصل في ثقافة المعلومات والاتصالات. (لطيفة و سيد، دور حاضنات

الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الاشارة للتجربة الجزائرية، 2016، الصفحات 220-221). كما تميزت هذه المرحلة بكثرة الحاضنات الخاصة، وانتشار حاضنات الأعمال الأكاديمية و التابعة لمراكز البحث العلمي بفضل السياسات الجديدة للابتكار، وكذا انجذاب الباحثين إلى خلق المؤسسات الناشئة، وكذا انخراط عدد كبير من الفاعلين لاهتمامهم باحتضان المؤسسات من أجل تعزيز وتنويع نشاطاتهم.(albert, bernasconi, & gaynor, 2002, pp. 09-10)

أما بالنسبة **للمشرع الجزائري** الذي استقى تعريف حاضنات الأعمال من التشريع الفرنسي فهو يعرف حاضنات الأعمال بمشاتل المؤسسات تطبيقا للمادة 12 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 حيث تقوم هذه الأخيرة بالتكفل وبمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وفي سنة 2003 صدر الإطار القانوني المنظم لنشاط الحاضنات وهو المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

تعرف مشاتل المؤسسات بأنها:" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي وتدعى في صلب النص بالمشاتل وتأخذ إحدى الصور التالية:

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.**ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات التقليدية والمهن الحرة.**نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث. (حورية و بن حمادي، 2020، الصفحات 298-299)

2-3-أهمية وأهداف حاضنات الأعمال: يمكن تبيان أهمية حاضنات الأعمال من خلال النقاط التالية:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير جميع أنواع الدعم المادي، الإداري ،التسويقي، الفني ،المالي والاستشاري، ومرافقة المؤسسات وربطها بمراكز البحث والتطوير على مستوى الجامعات لاكتساب الخبرة، وكذا المساهمة في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات في شكل تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.

- دعم التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة مناخ الاستثمار للمؤسسات الناشئة ذات المردودية العالية والقادرة على الاستمرارية والتطور مستقبلا، خاصة تلك العاملة في مجال الصناعة

والخدمات، لتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير خارج قطاع المحروقات ورفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام .PIB(نفيسة، برباوي ، و بن شلاط، 2021،صفحة 236)

– تربط المؤسسات الناشئة و المبتكرة بالقطاعات الإنتاجية ومتطلبات السوق.

– تؤهل جيلا من رجال الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس مؤسسات جديدة مما يساهم في خلق فرص عمل والنهوض بالاقتصاد. (الجليل، عدناني، و بحوصي ، 2021، صفحة 154)

– تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

– توفر حاضنات الأعمال برامجا متخصصة لتمويل المؤسسات الجديدة من خلال شركات رأس المال المخاطر أوبرامج عمومية أو شبكة من رجال الأعمال أو المستثمرين.(لطيفة، واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية، 2013، صفحة 297).

كما تهدف حاضنات الأعمال تحقيق ما يلي:– الرفع من معدلات نجاح المؤسسة عن طريق تشجيع الأفكار المبتكرة وانتاج أصناف جديدة من المنتجات.

– إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة وكذا دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة.

– تسويق الأبحاث التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي وكذا نقل التقنية من تلك المؤسسات وتبنيها للأغراض التجارية.

– إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الرفع من عدد المؤسسات، مما يساهم في خلق فرص العمل خاصة بالنسبة لذوي الكفاءات.(احمد، 2016، الصفحات 143–144)

2–4–تعريف المؤسسات الناشئة: يعرف القاموس الإنجليزي المؤسسة الناشئةStartUpعلى أنها مؤسسة صغيرة بدأت حديثا وهي كلمة مكونة من جزأين: كلمة Start يشير إلى فكرة الانطلاق وUpتشير إلى فكرة النمو القوي. أما القاموس الفرنسي فيعرفها على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة.كما عرفها Paul Graham على أنها مؤسسة صممت لتنمو بسرعة، وحسبه النمو الجيد يكون بين 5% و 7% أسبوعيا (شريفة، 2018، صفحة 420). إن المؤسسة الناشئة هو مصطلح يستخدم لتحديد المؤسسات الحديثة النشأة والتي نشأت من فكرة إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والتطور السريع (سليم، بوقنة، و قاوي ، 2021، صفحة 221).

2–5–أهمية المؤسسة الناشئة: تكتسي المؤسسات الناشئة أهمية كبيرة من خلال:

– الابتكار في البحث والتطوير خاصة في المجال التكنولوجي من خلال القدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل، واستخدام تقنيات إنتاجية حديثة تساهم في التخفيض من التكاليف والرفع من جودة المنتج.

– استثمار الادخار عن طريقتوظيف مدخرات صاحب المؤسسة بدلا من اكتنازها مما يسمح بإحداث تراكم رأس مالي.

– المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق خلق مناصب عمل جديدة، ونمو الدخل السنوي الذي يساهم في خلق الثروة ومنه المساهمة في الناتج الداخلي الخام.

– إنتاج السلع والخدمات التجارية تساهم في التنويع في المنتجات و ولوج الأسواق العالمية. (يوسف و صديقي، 2021، الصفحات 71-73)

2-6-دور حاضنات الأعمال في تعزيز إطلاق ودعم المؤسسات الناشئة:يمكن توضيح الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال من أجل تعزيز ودعم المؤسسات الناشئة في آليتين رئيسيتين وهما:

2-6-1-مراحل حضانة المشاريع (المؤسسات الناشئة): تمر عملية حضانة المشروعبثلاث مراحل أساسية وهي:

أ- مرحلة ما قبل الحضانة: تتعلق بكل الأنشطة الضرورية لتدعيم رائد الأعمال المحتمل في تطوير الفكرة والنموذج وخطة العمل بهدف تعزيز فرص الوصول إلى إنشاء مؤسسة فعالة، وتوفير له كل الظروف الملائمة لذلك.

ب- مرحلة الحضانة: تتعلق بمختلف أنواع الدعم المقدمة إلى رائد الأعمال من الانطلاقة وحتى مرحلة التوسع، وهي غالبا ما تمتد لثلاث سنوات الأولى من نشاط المؤسسة الناشئة، وهي المدة التي يكون فيها من الآمن تحديد ما إذا كان المشروع الجديد ناجحا وله فرصة كبيرة للتطور و النمو، ومن أهم الإجراءات في هذه المرحلة هي الوصول إلى التمويل والتكوين المباشر وخدمات المرافقة والتوجيه إضافة إلى خدمات الاستضافة.

ج- مرحلة ما بعد الحضانة: تتعلق بالأنشطة الواجب القيام بها عند وصول المؤسسة مرحلة النضج، وبالتالي استقلاليتها عن حاضنة الأعمال.(براهمي، 2021، الصفحات 696-697).

وتعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة النهائية بالنسبة للمشروع داخل الحاضنة بعد تحقيق الأهداف المسطرة وتوسع نشاط المؤسسة، حيث يتم وضع خطة للخروج يحددها برنامج الحاضنة، ويكون

ذلك وفق مجموعة من الشروط على غرار عوائد المؤسسة ومستوى التوظيف(عثمان و العرابي، 2021، صفحة 478)

2-6-2-الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال: تقوم حاضنات الأعمال بتوفير المرافق المتعلقة بالبنية التحتية من مخابر وتجهيزات وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكة الاتصالات بواسطة التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث العلمي. كما تعمل على تقديم الخدمات الفنيةعن طريق توفير بنية محفزة لنقل التكنولوجيامثل برامج التعاون والتنسيق بين هيئات نقل التقنيات الفنية والحاضنات، والاستفادة من قواعد المعلومات والاستعانة بالخبراء والمتخصصين. كذلك تساعد الحاضنات في توفير مصادر التمويل وتعزيز رأس المال المخاطر و تسهر على توفير الخدمات القانونيةمثل تسجيل براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية، اضافة الى بناء شبكات التواصل فيما بينها عن طريق تنظيم الملتقيات للمشاركة في تناقل الخبرات و التجارب الناجحة.(نفيسة، برباوي، و بن شلاط، 2021، الصفحات 238-240)

3- واقع وأليات دعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

سنتطرق في هذا المحور إلى واقع وأداء حاضنات الأعمال في الجزائر وكذا محاولة تبيان أهم ملامح السياسة الجزائرية الداعمة لترقية وتطوير المؤسسات الناشئة.

3-1- السياسة الجزائرية المنتهجة في مساعدة ومساندة ومرافقة المؤسسات الناشئة: إثر المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة الذي تضم في بداية أكتوبر 2020بمشاركة رئيس الجمهورية والوزير الأول، وكذا 1000 مشارك من مؤسسات ناشئة وممثلين لهيئات حكومية ومالية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث العلمي وقد أسفر على نتائج جد هامة.

3-1-1-الأليات والتدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية: لقد تم استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بهدف ضبط احتياجات القطاعات المختلفة وتحديد الطلب والعروض قصد منحها للمؤسسات الناشئة، ولتسهيل العملية تم استحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " و" مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" من أجل تسهيل الحصول على الامتيازات والتمويل وكذا على عروض القطاعات والمؤسسات العمومية. تتشكل هذه اللجنة الوطنية لمنح علامة من ممثلي عن وزارات لها علاقة مباشرة بالأنشطة الاقتصادية والتطور التكنولوجي والبحث العلمي. دون منحها الشخصية

المعنوية والاستقلال المالي. فهي مصلحة مركزية من مصالح الوزارة الوصية، تتكفل بتقديم خدمة عمومية وطنيا لصالح المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وحاضنات الأعمال. تهدف هذه اللجنة إلى المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها.(خلف، 2021، صفحة 14).إن هذه الوزارة المنتدبة من شأنها أن تتكفل بإنشاء نظام بيني يرتكز على سهولة تمويل المشاريع المبتكرة للشباب وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة (ثورية، بلعابد، و لمطوش، 2021، صفحة 64) .وقد حددت بعض الشروط والإجراءات لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومن أهمها:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري .-ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات، تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة.-يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو أي فكرة مبتكرة.-يجب ألا يتجاوز رقم الاعمال السنوي المبلغ المحدد من طرف اللجنة الوطنية .-أن يكون رأس مال المؤسسة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.- أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، من أجل تسريع خروجها من مرحلة الحضانة والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور . (خلف، 2021، صفحة 07).إضافة إلى جملة من التدابير المهمة وهي:
- وضع إطار قانوني جديدStart Up Nationalمخصص لتطوير المؤسسات الناشئة، يحدد تعريف المؤسسة الناشئة، ويكرس نظاما تسهيليا يشجع على ترقيتها.
- إنشاء الحاضنات في جميع المدن الكبرى، وكذا ترقية دورها على مستوى النظام البيئي المدمج ويتعلق الأمر بكل من الجامعات والحاضنات المتخصصة، الوسطاء المسهلون، حاضنات المؤسسات الناشئة، المؤسسات والمتعاملين العموميين، المؤسسات المصرفية، مراكز البحث العلمي، وفضاءات التطوير وكذا إنشاء 3 مناطق تكنولوجية لفائدة الشباب أصحاب المؤسسات الناشئة .
- دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على مستوى الجامعات عن طريق الحاضنات الجامعية(حورية ،بن حمادي، 2020، صفحات 307-308)
- انضمام الجزائر إلى Africa Smart مطلع سنة 2020، و كذاإنشاء محافظة للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية.

- ضرورة تغيير عقلية أصحاب المؤسسات من خلال اعتماد الدفع الالكتروني والإدارة والخدمات الالكترونية لرقمنة النشاط بكامله. (ثورية، بلعابد، و لمطوش، 2021، صفحة 62).

3-1-2-آليات تمويل المؤسسات الناشئة: لم تعتمد الجزائر في تمويلها للمؤسسات الناشئة على التمويل التقليدي المرتكز على القروض البنكية بل اعتمدت على أسلوب المرافقة والمشاركة الميدانية عن طريق إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة تحت تسمية **صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة**.(عثمان و العرابي، 2021، صفحة 481) بحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال، كما يعتمد هذا الصندوق على طبيعة المشروع وقطاع النشاط والحاجة في حد ذاتها للتمويل، كما يقوم هذا الصندوق بتقدير درجة المخاطر، وهو بمثابة شريك للمؤسسة حيث يتقاسم معه الأرباح والخسائر، ويقوم باستثمار المشروع مقابل 10%، ويتولى مرافقة المؤسسة الممولة حتى الانطلاق وبلوغها نسبة النمو المستهدف.كما تم إنشاء **مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة** ويحدد مهامها وتنظيمها. وتساهم هذه المؤسسة في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة.وحتى يستطيع صاحب المؤسسة الناشئة من الاستفادة من التمويل من الصندوق لابد أن يكون لدى صاحب المشروع علامة مؤسسة ناشئة(خلف، 2021، الصفحات 15-16). إن إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة يعد حلا مؤقتا ، لأن القوانين الخاصة بصيغة التمويل بالمخاطرة لم يتم استصدارها بعد، نتيجة وجود تداخلات بين البنوك وبورصة الجزائر إضافة الى التخلف الكبير في القطاع المصرفي الجزائري .وتسعى الجزائر بدورها فتح رأس المال أمام القطاع الخاص من أجل تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق رأس مال المخاطر لمساعدة بورصة الجزائر، وذلك لاستحالة استمرار الخزينة العمومية في تمويل ودعم تلك المؤسسات لأنه يعتبر استنزافا لمواردها مثل ما حدث سابقا مع مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.Ansej، وفي نفس الوقت نجد استحالة تمويل المشاريع المبتكرة بالاعتماد على القروض البنكية بما انها تشترط ضمانات عينية وتكاليف باهظة نتيجة خدمة القروض، وهو مايعتبر حجر عثرة في وجه أصحاب المؤسسات الناشئة، ولذلك فإن التمويل عن طريق رأس مال المخاطر من قبل الخواص مقابل الحصول على عوائد مرتفعة أو الفشل دون مطالبة هؤلاء الشباب بتقديم ضمانات عينية عاجزين عن امتلاكها يعد من بين الحلول الناجعة للتمويل . (برودي،2021، الصفحات 353-354).كما دعمت الدولة الجزائرية تدابيرها المالية بمجموعة من الإجراءات الأخرى ومنها:

- إرساء الاعفاء الضريبي على الأرباح وعلى الرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان أدائها و كذا الإعفاء الضريبي والجمركي في فترة الاستغلال كتدابير تحفيزية من أجل حث المتعاملين العموميين والخواص على اللجوء إلى الحلول المبتكرة التي تقدمها المؤسسة الناشئة .
- إقرار مختلف التسهيلات لهذه المؤسسات للحصول على العقار الصناعي لتوسعة مشاريعهم.

تسهيل ولوج المؤسسات الناشئة للطلب العمومي عبر تكييف دفتر الشروط الذي يلزم بضرورة التعامل مع المؤسسات الناشئة، وحث القطاعات الوزارية الأخرى، الجماعات الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية على ترقية الشراكة المالية مع المؤسسات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة .(عثمان و العرابي، 2021، صفحة 481)

3-2- مهام حاضنات الأعمال: تتولى حاضنات الأعمال القيام بمجموعة من المهام مثل توطين المؤسسات المحتضنة وتزويدها بمساحات عمل مهيأة ومرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة وكذا مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق والخطط التمويلية ،اضافة الى توفير تكوين نوعي خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية و المحاسبية .كما تعمل على علاوة على مرافقة المؤسسات الناشئة المحتضنة لإيجاد مصادر التمويل والتوسع في السوق.(أميرة، 2022، صفحة 419) .كانت الجزائر تحصي أربعة حاضنات أعمال في سنة 2009 ثم ارتفعت لتصبح 13 حاضنة أعمال سنة 2014، أين شملت الولايات التالية: أم البواقي-ميلة-بسكرة-باتنة-أدرار، البيض، خنشلة، سيدي بلعباس، ورقلة، وفي سنة 2016 أصبحت16 حاضنة وذلك بكل من ولاية تيارت وبشار والبويرة (سلمى، 2022، صفحة 377).وفي الوقت الحاضر يوجد 17 حاضنة بالجزائر.

3-3-عدد المشاريع المحتضنة في حاضنات الأعمال الجزائرية: يمكن توضيح عدد المشاريع التي تم احتضانها من قبل حاضنات الأعمال في الجزائر، وكذا عدد المؤسسات التي أنشأت فعلا، وعدد مناصب العمل المستحدثة في الفترة (2014-2021) حسب الجدول التالي:**الجدول البياني رقم 01: توزيع المشاريع المحتضنة والمنشأة في الفترة (2014-2021)**

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
عدد المشاريع المحتضنة	120	135	158	161	186	85	79	69
عدد المشاريع المنجزة	75	70	84	83	93	61	41	30
عدد مناصب العمل المستحدثة	-	-	-	546	539	463	169	106

%المشاريع المنجزة بالنسبة للعدد الكلي للمشاريع	62،5	51،85	53،16	51،55	50	71،76	51،89	43،47
%نمو والمشاريع المحتضنة	–	12،5	17،03	1،89	15،52	54.3–	7،05–	12.7–
%نمو المشاريع المنجزة	–	6.7–	20	–1.19	12،04	34،4–	32.8–	26،8–
%تطور عدد المناصب	–	–	–	–	1–	14.1–	63.5–	37.3–

*إحصائيات السداسي الأول لسداسي 2021

Ministère de l'industrie et des mines,2016-2021,p:19,27,24,30,29,22

– يتبين لنا جليا من الجدول أعلاه ما يلي:ارتفاع عدد المشاريع المحتضنة التي تم إخضاعها للمرافقة من حاضنات الأعمال في الفترة (2014-2018) ثم انخفاض عددها الى أكثر من النصف في سنة 2019 واستمر في الانخفاض حيث بلغ في السداسي الأول سنة2021، 69 مشروع مرافق فقط. بالنسبة لعدد المشاريع التي تم تجسيدها فهي تشهد تذبذبا في فترة 2014-2021 ولها اتجاه نحو الانخفاض، حيث بلغ عددها41 مشروعا منجزا فقط لسنة 2020 ، كذلك بالنسبة لمناصب العمل المستحدثة فهي شهدت انخفاضا متواصلا في فترة 2017-2021لتنخفض بذلك من 546مشروع منجز سنة 2017 إلى 106 في السداسي الأول من سنة2021. وبالنظر لنسبة المشاريع المنجزة من إجمالي المشاريع المرافقة فهي تسجل نسبا متوسطة حيث بلغت في الفترة (2014-2021) في المتوسط54.52% ويمكن تفسير ذلك إلى ضعف الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع المرافقة. وبالنظر لنسبة نمو المشاريع المحتضنةفقد شهدت نموا سلبيا متواصلا- 54.3%ابتداء من سنة 2019. أما بالنسبة لتطور المشاريع المنجزة فهي تشهد نمواسلبيا متواصلا -34.4% ابتداء منسنة2019.وبالنسبة لتطور المناصب المستحدثة فما نلاحظه هو الاتجاه السلبي للنمو ابتداء من سنة 2018،و بخاصة سنة 2020 حيث شهدت نسبة نمو سالبة 63.49-%، يمكن تفسير كل تلك المؤشرات الكمية السلبية بالاضطرابات السياسية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 2019 فضلا عن الأزمة الصحية العالمية لانتشار فيروس كورونا المستجد، اضافة الى أن تجربة المؤسسات الناشئة في الجزائر مازالت تجربة فتية بالرغم من الإجراءات القانونية والمالية التي تم ارساؤها من طرف الدولة الجزائرية لدعم وترقية المؤسسات الناشئة. وكذا ضعف النظام البيئي المحيط بتلك المؤسسات الناشئة .

4– تصنيف الجزائر دوليا وفق المؤشر الاجمالي للنظام البيئي المؤسسات الناشئة:

من أجل تحديد وتقييم الموقع الفعلي للجزائر بالنسبة للنتائج المحصل عليها فيما يخص دعم وترقية المؤسسات الناشئة Start up، لابد من تبيان مركز الجزائر على عدة مستويات منها: المغاربي،

العربي، الافريقي والدولي ولذلك سيتم الاعتماد على المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة The Global Start upeco system Index

4-1-ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات الناشئةStart Up: و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول البياني التالي:

الجدول البياني رقم 02:ترتيب البلدان بحسب عدد المؤسسات الناشئة الافريقية والعربية:

البلد	نيجيريا	الا ع م	مصر	ح إفريقيا	كينيا	غانا	الجزائر	الكاميرون	أوغندا	الأردن
عدد المؤسسات الناشئة	776	772	614	466	314	124	113	98	93	90
الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
البلد	المغرب	السعودية	تونس	لبنان	تنزانيا	الكويت	الكونغو	البحرين	قطر	ساحل العاج
عدد المؤسسات الناشئة	89	88	49	45	44	42	34	26	25	19
الترتيب	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20

المصدر:www.startuppranking.com/countriesتم الاطلاع عليه يوم 4 جوان 2022 على الساعة h23.20

من خلال التقرير السنوي لمؤسسة Start Up Blinkالدولية التي تهتم بتقييم مدى قوة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة منذ سنة 2017، فقد قامت بإصدار ترتيب الدول بحسب عدد المؤسسات الناشئة التي يمتلكونها ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

حسب التقرير السنوي لسنة 2022 للمؤسسة ذاتها صنفت الجزائر في المرتبة 62 عالميا من أصل 150 دولة من حيث عدد المؤسسات الناشئة (113) مؤسسة ناشئة مع العلم أن الولايات المتحدة الامريكية تحتل المرتبة الأولى ب2756 مؤسسة ناشئة.

يتبين لنا جليا من الجدول أعلاه: احتلال الجزائر لمرتبة لا بأس بها مقارنة مع جيرانها المغرب وتونس، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 1 مغاربيا ب 113 مؤسسة ناشئة مقابل 89 مؤسسة للمغرب و49 مؤسسة لتونس.وكذلك تحتل الجزائر مرتبة لا بأس بها على المستوى العربي، حيث صنفت في المرتبة 3عربيا (ب113 مؤسسة ناشئة) بعد كل من الامارات العربية المتحدة ومصر ب 772 و614 مؤسسة ناشئة على الترتيب.أما على المستوى الافريقي فقد احتلت الجزائر المرتبة 7 بعد كل من نيجيريا والامارات العربية المتحدة ومصر التي تحتل المراكز الثلاثة الأولى إفريقيا بحسب تقرير2022 ب 776 و772و 614 مؤسسة ناشئة على التوالي. ولكن وبالرغم من النتائج

التي تبدو للوهلة الأولى جيدة بالنسبة للجزائر من حيث عدد المؤسسات الناشئة، الا أن هذا غير كافي للتقييم الحقيقي للتجربة الجزائرية.

4-2-ترتيب الجزائر بحسب المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة The Global Startup EcosystemIndex

إن تحديد مدى نجاح تجربة دعم وترقية المؤسسات الناشئة من عدمها، لا تعتمد فقط على عدد المؤسسات الناشئة المتواجدة في دولة ما ولكنها تتحدد كذلك بمدى قوة النظام البيئي الذي تنشط فيه تلك المؤسسات الناشئة ،ولذلك حرصت مؤسسة Start Up Blinkالدولية والمتخصصة في تصنيفات وتقييم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة Startup EcosystemRankings على إعداد تقارير سنوية ابتداء من سنة 2017 وذلك لتقييم مدى تطور النظام البيئي للمؤسسات الناشئة ل100دولة و1000 مدينة حول العالم وحددت لكل نظام بيئي مؤشرا إجماليا مكونا من 3 معايير أساسية وهي: **عدد الشركات الناشئة**:ان النظام البيئي القوي لا يشتمل فقط على عدد المؤسسات الناشئة ولكنه يضم كذلك المؤسسات الداعمة وشبكات التواصل ومدى الوصول إلى مصادر التمويل، يحسب هذا المعيار على مستوى النظام البيئي.- **جودة المؤسسات الناشئة**: ويهتم هذا المعيار بالعديد من المؤشرات الكمية ومن بينها عدد العمالة في كل مؤسسة ناشئة، العدد الكلي لقطاع الاستثمار الخاص في 100 مؤسسة ناشئة، وجود فروع من المؤسسات المتعددة الجنسيات، تواجد مراكز البحث والتطوير الدولية للتكنولوجيا.- **بيئة الاعمال**: وتضم كل من سياسات تحسين مناخ الاعمال، البنية التحتية، التشريعات والقوانين المعمول بها وسرعة تدفق الانترنت، الاستثمار في البحث والتطوير، مدى توفر الخدمات التكنولوجية المتطورة. (blink، 2022، الصفحات 14-16) ،ويعطى لكل معيار تقييم محدد ثم تجمع التقييمات للمعايير الثلاث وتكون لنا المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة.ويمكن تبيان ترتيب بعض الدول العربية والافريقية بحسب هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:**الجدول رقم 03: ترتيب بعض الدول الافريقية والعربية بحسب المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات:**

البلد	الترتيب	عدد startup	جودة startup	بيئة الأعمال	التنقيط الكلي
الو. م. أ	1	27.56	164.15	3.66	195.370
الا ع. م	27	2.19	4.30	2.92	9.412
جنوب إفريقيا	49	4.47	0.65	1.34	4.466

نيجيريا	61	2.15	0.38	0.97	2.145
كينيا	62	2.10	0.49	0.54	2.101
البحرين	64	1.90	0.55	0.30	1.903
مصر	65	1.78	0.50	0.51	1.777
الأردن	66	1.65	0.34	0.52	1.647
العربية السعودية	72	0.28	0.16	0.51	0.943
لبنان	77	0.38	0.10	0.23	0.709
المغرب	79	0.09	0.18	0.32	0.594
غانا	82	0.14	0.19	0.25	0.581
تونس	83	0.21	0.09	0.24	0.548

المصدر: Startup Blink,2022,pp:29-36

- من خلال الجدول أعلاه تبين لنا جليا بأن: التجربة الأمريكية هي أول تجربة رائدة عالميا أين تم استحداث وتطوير مفهوم حاضنات الأعمال، ولعل من أهم أسباب نجاحها هي الاهتمام الكبير بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، ولقد اعتمدت الو. م. أعلى مبدأ تنوع حاضنات الأعمال إلى حاضنات دولية، إقليمية، تكنولوجية، صناعية، حاضنات الانترنت وغيرها وكذا حاضنات الأعمال الخاصة التي يتم تمويلها من طرف المستثمرين، أو مجموعة من الشركات الصناعية الكبيرة (زودة و بوكفة، 2014، الصفحات 63-64).
- وجود الجزائر خارج التصنيف الدولي بالرغم من تصنيفها ضمن الثلاث دول العربية الأولى بحسب عدد المؤسسات الناشئة، وكذا تصنيفها ضمن المراتب السبعة الأولى إفريقيا، والأولى مغاربيا، مما يبين لنا ضعف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، ويمكن تفسير ذلك كون فكرة تكوين المؤسسات الناشئة تعد فكرة حديثة وفنية في مراحلها الأولى في الجزائر، ولكنها واعدة اذ ان مدينة الجزائر العاصمة صنفت ضمن 1000 مدينة الأولى في التصنيف الدولي للمدن حسب قوة النظام البيئي حيث احتلت المرتبة 771بفيمة مؤشر اجمالي 0.299و يرجع ذلك الى مجموعة من النقائص ومنها :

– نقص عدد المؤسسات الداعمة لهذه المؤسسات كونها تنشط ضمن درجة مخاطر كبيرة .

– صعوبة التمويل حيث لا تعتمد على الميكانيزمات التقليدية، وهذا بالرغم من التسهيلات والإجراءات التي أرستها الدولة الجزائرية في دعم وترقية المؤسسات الناشئة وكذا المشاركة المحتشمة للقطاع الخاص في الاستثمار في إنشاء المؤسسات الناشئة .

– نقص مراكز البحث والتطوير الخاصة بالميدان التكنولوجي والراعية للمشاريع الابتكارية.

– احتلت الجزائر المرتبة 157 من190 دولة في التقرير السنوي لمؤشر سهولة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، أي أنها تفتقر لبيئة عمل جذابة للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

– ضعف البنية التحتية لإنشاء المؤسسات الناشئة، مثل نقص عدد حاضنات الأعمال والتأخر في إنجازها.

– حداثة التشريعات والقوانين المنظمة لدعم وترقية المؤسسات الناشئة حيث تشوبها بعض الثغرات القانونية، فمثلا التشريع الجزائري لا يحمي الخدمات المبتكرة، حيث لا يمكن للمؤسسة الناشئة المطالبة بحقوقها عن طريق اللجوء إلى القضاء حال عدم تسديد المؤسسة المتعامل معها لمستحقاتها المادية.

– تخوف الشباب من فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة لأنه مجال يتميز بدرجات عالية من المخاطرة.و كذانقص ثقة مسيري المؤسسات العمومية في جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الناشئة وذلك بسبب عدم إدراكهم لأهمية التكنولوجيا والخدمات المبتكرة على مستوى تلك المؤسسات

– عدم الانخراط الفعلي لكل من مراكز البحث العلمي والمؤسسات الجامعية في تدعيم المؤسسات الناشئة، بالرغم من وجود بعض الحاضنات التقنية على مستواها، ولكنها في بدايتها وكذا عدم مساهمة المؤسسات البنكية في دعم المؤسسات الناشئة فضلا عن ضعف النظام المصرفي الجزائري و نقص فعاليته.

– انخفاض تنافسية المنتجات في عدد كبير من المؤسسات الناشئة، مما يصعب عملية تسويقها.

– البيروقراطية الإدارية وطول وتعقد الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات، وكذا ضعف الرقمنة وخدمات الانترنت، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة سواء فيما يخص تدفق الانترنت أو الرقمنة التي لا تمس إلا قطاعات قليلة فقط.

وبالمقابل نجد أن هناك عددا من الدول العربية مصنفة في هذا التقرير ومن أهمها الامارات العربيةالمتحدة المصنفة في المرتبة 27دوليا بمؤشر إجمالي 9.412، وهي تدل على مدى قوة النظام البيئي الذي تنشط فيها المؤسسات الناشئة. وتعد التجربة الإماراتية من أنجح التجارب العربية في مجال حاضنات الأعمال، حيث عملت على توفير بيئة العمل المساعدة على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة، ويرجع ذلك التفوق الذي أحرزته الامارات العربية المتحدة

الى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار في المؤسسات الناشئة وكذا منح كل التسهيلات والتحفيزات المالية والجبائية لأصحاب المشاريع المبتكرة، إضافة إلى تواجد مختلف الشركات المتعددة الجنسيات وكذا تطور البنية التحتية سواء فيما يتعلق بتطور شبكات التواصل أو تطور الخدمات التكنولوجية.وكذلك **مصر** تحتل تصنيفا لا بأس به (65 دوليا) بمؤشر إجمالي1.777،و ذلك نظير اهتمامها بمجال تطوير المؤسسات الناشئة حيث أنشات أول حاضنة أعمال سنة 1998.وتعد التجربة المصرية ناجحة كونها اعتمدت على الحاضنات التي تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات كما أنها قامت بالاشتراك الفعلي للمؤسسات الجامعية والمراكز العلمية والتكنولوجية لتدعيم المؤسسات الناشئة (زودة و بوكفة، 2014، الصفحات 65-66).

مما يلاحظ كذلك هو تصنيف كل من المغرب (73 دوليا) وتونس (83 دوليا) وبالرغم من أنها مراتب متأخرة الا أنهما ضمن التصنيف الدولي. حيث قامت المغرب بتأسيس أول حاضنة أعمال سنة1998 برعاية البنك الشعبي كما قامت بتوفير مركز خاص بالنصح والمشورة حول مرحلة تأسيس المؤسسات الناشئة. كما ركزت على نشر ثقافة فكرة الحاضنات ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المقاولاتية وكذا تدعيم النظام البيئي من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي.(blink, , 2022, p. 256)

أما بالنسبة لتونس فقد لعبت حاضنات الأعمال دورا مهما في تأهيل المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية، كما قامت بربط الحاضنات بالجامعات التونسية وتدعيم المشاريع الصغيرة في مجال التكنولوجيا المتطورة، ووفرت كل وسائل الدعم والخدمات لترقية المؤسسات الناشئة.(لطيفة، 2013، الصفحات 301-302).كما عززت الاستثمار في الابتكار و التكنولوجيا و تطوير الطاقات غير المتجددة،و كذا التحول الرقمي و تنمية التجارة الالكترونية. (blink, 2022, p. 263)

– وجود 10 دول إفريقية ضمن التصنيف ومن أهمها: جنوب إفريقيا (49 دوليا)، ويرجع ذلك الى دعم كل من القطاعية العمومي والخاص لإنشاء وترقية المؤسسات الناشئة وكذا نجاحها في استقطاب الاستثمار الأجنبي وتطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة عن طريق تنمية شبكات الاتصال الرقمي.(Blink, , 2022, p. 194)، وكذا، نيجيريا (61دوليا) وكينيا (62دوليا)

4-3-تحديات دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر:تنشط حاضنات الأعمال في الجزائر في نظام بيئي تنقصه الكثير من الكفاءة والفعالية، ولهذا فهي بعيدة عن

المواصفات الدولية فيما يتعلق بتدعيم وترقية المؤسسات الناشئة StartUpولعل ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

-حداثة دخول حاضنات الأعمال إلى النظام البيئي الجزائري في سنة 2009 وكذا محدودية فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة، وكذا نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة نتيجة ضعف تأهيلهم وعدم إدراكهم للتحديات المتعلقة بكيفية تسيير مؤسساتهم وكذا مختلف التحديات المعرفية والتكنولوجية و التمويلية.

- ضعف التمويل بسبب اعتماده بشكل أساسي على رأس المال المخاطر وطول وتعقد الإجراءات الإدارية المصاحبة لإنشاء هذه المؤسسات.
- صعوبة ولوج المنتج الجزائري السوق الدولية نتيجة بعده عن المواصفات الدولية وضعف تنافسيته.
- ضعف انفاق الدولة على البحث العلمي ،وعدم المساهمة الفعلية للمؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي في تدعيم الأفكار الابتكارية وتحويلها إلى منتجات حقيقية، وضعف فعالية حاضنات الأعمال التقنية .
- عدم مواكبة التطور التكنولوجي والتقني سواء فيما يخص وسائل الدفع الالكتروني أو التجارة الالكترونية .(سميرة و عثماني مريم، 2021، صفحة 128)
- **الخاتمة:**لقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا في سبيل تحفيز وتشجيع الشباب الراغب في إنشاء مؤسسته، حيث انتهجت سياسة واضحة المعالم، وجسدتها من خلال مختلف الآليات القانونية، التشريعية والتنظيمية بداية من خلق وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة مرورا باستحداث لجنة وطنية مكلفة بمنح علامة" مؤسسة ناشئة"، ثم ارساء الصندوق الخاص بتمويل المؤسسات الناشئة تحت مسمى " صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسة الناشئة". كما اعتمدت كذلك إنشاء حاضنات أعمال كهيئات مكلفة بتوفير البيئة الضرورية للاستثمار من أجل مرافقة ودعم وترقية المؤسسات الناشئة من كافة النواحي المالية، التكنولوجية، اللوجستية والقانونية. وإن كانت الجزائر لم تتمكن بعد من تحقيق الأهداف المسطرة في استراتيجيتها، حيث أنها لم تستطع بناء شبكة واسعة من المؤسسات الناشئة القادرة على التنافسية والاستمرارية في السوق الدولية، إلى جانب ضعف فعالية وكفاءة حاضنات الأعمال في القيام بالأدوار الاستراتيجية المنوطة بها، وكذا عدم القدرة على توفير بيئة العمل المناسبة للاستثمار، كل هذه العوامل مجتمعة حالت دون ظهور الجزائر ضمن التصنيف

الدولي لمدى قوة وصلابة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، إلا أنه لا يمكن الحكم بفشل أو نجاح التجربة الجزائرية كونها مازالت فتية وفي أولى مراحلها، ولكنها واعدة وتحتاج الكثير من الإرادة والمثابرة لمحاولة بناء نظام بيئي قوي يدعم المؤسسات الناشئة ويساهم في ترقيتها وتطويرها من خلال التفاعل الإيجابي بين كل مكوناته من المؤسسات، العملاء،الجامعات ومراكز البحث العلمي، القطاع المصرفي و المالي،القطاعات العمومية والخاصة وكذا الحكومات والمجتمع.

التوصيات:

– تشجيع الدولة للقطاع الخاص للانخراط في تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق منح بعض الامتيازات المالية والجبائية.

– تشجيع البحث العلمي ومحاولة تحفيز المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي على الانخراط الفعلي الاستثمار في البحث والتطوير والتركيز على ضرورة حماية الابداع والابتكار وكذا دعم وترقية المؤسسات الناشئة عن طريق احتضان الأفكار الابتكارية وحمايتها من أجل تحويلها إلى منتج تنافسي.

– العمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال توفير مناخ أعمال جاذب للاستثمار المحلي والاجنبي .

– توفير بنية تحتية ملائمة ومحفزة لخلق المؤسسات الناشئة من خلال تحسين خدمات شبكة الانترنت وخدمات الدفع الالكتروني و التجارة الإلكترونية و كافة الخدمات التكنولوجية المتطورة وكذا العمل على خلق أكبر عدد ممكن من حاضنات الأعمال وتدعيمها بكل الوسائل التكنولوجية واللوجستية المتطورة.

– نشر الوعي المجتمعي سواء بين المتعاملين الاقتصاديين وكذا المؤسسات العمومية والمؤسسات المصرفية لمدى أهمية المؤسسات الناشئة في خلق الثروة وتوليد مناصب العمل وتدعيم الناتج الداخلي الخام ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- قائمة المراجع:

5-1-قائمة المراجع باللغة العربية:

1-احمد ,ب .ق .(2016) .دور برامج احتضان الأعمال في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة دراسة بعض التجارب العالمية مع الاشارة لتجربة الجزائر .*مجلة الاقتصاد الجديد*.144-143 ,pp. ,(14)1 ,

2-الجليل ,م .ع .,عدناني ,خ& .,بحوصي ,م .(2021) .دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة . *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.154 .p ,(3)7 ,

3-أميرة ,ط .(2022) .حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة حالة محضنتي بسكرة وميلة .*دراسات اقتصادية*.419 .p ,(1)16 ,

4-براهمي ,ص .(2021) .حاضنات الأعمال العربية من النموذج التقليدي الى النموذج الافتراضي .*مجلة المقدمة للدراسات الانسانية و الاجتماعية*.697-696 .pp ,(2)6 ,

5-برودي ,م .(2021) .المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع و المامول .-*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.348-346 .pp ,(1)8 ,

برودي ,م .(2021) .المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع و المأمول .-*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* , .354-353 .pp ,(3)7

6-بوالشعور شريفة. (2018). دور حاضنات الاعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 4*(2)، صفحة 420.

7-ثورية ,ب .,بلعابد ,ف& .,لمطوش ,ل .(2021) .دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالاشارة الى واقعها في الجزائر . *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.64 .p ,(1)8 ,

8-حنفي ,ش .أ .(2020) .حاضنات الأعمال كآلية فعالة لدعم رواد الأعمال في مصر .*مجلة نماءللاقتصاد و التجارة* , .3 .p ,(2)4

9-حورية ,ب& .,بن حمادي ,ع .(2020) .حاضنات الأعمال في الجزائر بين التحديات و الرهانات .*مجلة المالية و الأسواق*.299-298 .pp ,(2)7 ,

10-خلف ,ف .(2021) .الاطار القانوني للمؤسسات الناشئة -حاضنات الأعمال في التشريع الجزائري .*المؤسسات الناشئة و الحاضنات* .(14 .p)الوادي :كلية الحقوق و العلوم السياسية -جامعةالوادي.-

11-زودة ,ع& .,بوكفة ,ح .(2014) .حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء و ارتقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة لمشاتل الجزائر .*مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الادارية*.64-63 .pp ,(2)1 ,

12-سلمى ,ص .(2022) .دراسة واقع حاضنات الأعمال في دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة*.377 .p ,(1)5 ,

13-سليم ,ب .,بوقنة ,ب& .,قاوي ,م .(2021) .حاضنات الأعمال كاداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر . *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.221 .p ,(3)7 ,

14-سمية ,ا .م .(2020) .دور حاضنات الأعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة الجزائر .-*الأفاق للدراسات الاقتصادية*.47 .p ,(2)5 ,

15-سميرة ,ن& .,عثماني مريم .(2021) .المؤسسات الناشئة في الجزائر بين متطلبات الاستقرار و تحديات الاستمرار . *المؤسسات الناشئة و الحاضنات* .(128 .p)الوادي :كلية الحقوق و العلوم الانسانية -جامعة الوادي.-

16-عثمان ,و& .,العرابي ,م .(2021) .التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و اليات دعمها و مرافقتها .*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.478 .p ,(3)7 ,

17-لطيفة ,ك .(2013) .واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية .*دراسات اقتصادية*.297 .p ,(2)7 ,

-لطيفة ,ك .(2013) .واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية .*دراسات اقتصادية*-301 .pp ,(2)7 , 302.

-لطيفة ,ك& ,.سيد ,ح .(2016) .دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الاشارة للتجربة الجزائرية . *التكامل الاقتصادي*.221-220 .pp ,(1)4 ,

18-نفيسة ,ب ,.برباوي ,ك& ,.بن شلاط ,م .(2021) .حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع و التحديات .-*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*-238 .pp ,(3)7 , 240.

-نفيسة ,ب ,.برباوي ,ك& ,.بن شلاط ,م .(2021) .حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع و التحديات .-*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.236 .p ,(3)7 ,

19-نورة ,خ .و .(2020) .التجارب العالمية الرائدة في مجال اقامة حاضنات الأعمال .*مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال*.103-102 .pp ,(1)2 ,

20-وهيبة ,خ ,.كروك ,ك& ,.بوعلاقة ,ن .(2020) .التجارب العالمية الرائدة في مجال اقامة حاضنات الأعمال - الاشارة لحالة الجزائر .-*مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال*.103-102 .pp ,(1)2 ,

21-يوسف ,ح& ,.صديقي ,ا .(2021) .دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر .*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.73-71 .pp ,(1)8 ,

5-2-قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

22--Albert, p., bernasconi, m., & gaynor, l. (2002). *les incubateurs - émergence d'une nouvelle industrie-*. nice: chambrede commerce et d'industrie.

23-Blink, S. (2022). *Global Startup Ecosystem Index.* international. https://www.startupblink.com/startupecosystemreport https://www.startupranking.com/countries تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/1 على الساعة 22.00

24-Blink, S. (2022). *Global Startup Ecosystem Index-startup ecosystem overview OF South Africa.* international. تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/1 على الساعة 22.00

25-blink, s. u. (2022). *Global GlobalEcosystem Index-startup ecosystem overviewof morroco.* international.

26-corporation, s. u. (2022). *Global Startup Ecosystem index- start up ecosystem overview of tunisia.* international.

27-Ministère de l'industrie et des mines Algérien : Bulletins d'informations statistiques: n39,38,36,34,32,30,28- Nombre de projets accompagnés , Nombre de projets crées ,Nombre d'emplois créés. https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/02 على الساعة 23.00